المهندس نيازي الأشول مدير وحدة الطرق المجتمعية لـ 14 أكتوبر :

الطرق أهم مشاريع البنية التحتية وعصب تنميتها ولها الدور الأبرز في تحسين الاقتصاد الوطني

اليمن فيه مائة ألف تجمع سكاني ونسبة 70 % من السكان يعيشون في الريف

أوضح المهندس/ نيازي حمود ناجي الأشول مدير وحدة الطرق المجتمعية أن الحكومة اليمنية أولت اهتماماً خاصاً لقطاع الطرق نظراً للدور الحيوي المهم الذي تلعبه باعتبارها أهم مشاريع البنية التحتية وعصب التنمية ولها دور بارز في تحسين الاقتصاد الوطني. وأضاف المهندس نيازي: ان هناك اهتماماً كبيراً بتنفيذ الطرق الريفية باعتبارها الأكثر وصولاً للفقراء بسبب ارتباطها المباشر بتخفيض تكاليف نقل السلع الأساسية واختصار زمن الوصول إلى مراكز الخدمات والتسوق وجلب مياه الشرب. وقال في حوار لـ (14أكتوبر) بان إستراتيجية التخفيف من الفقر اظهرت ان ما يقارب 70 % من الفقراء يتمركزون في تجمعات سكانية ريفية ونائية. وتأتي الطرق المجتمعية كجزء مهم من منظومة تساهم في تنمية المجتمعات وكسر عزلتها حيث تمثل الطرق المجتمعية شرايين الحياة لسكان الريف.وتطرق مدير وحدة الطرق المجتمعية إلى عدة مواضيع فإلى التفاصيل:

› المهندس نيازي الاشول

حاوره/ يحيى البعيثي

تلقينا300 طلب لمشاريع طرق بإجمالي 1,900كم والدراسات الأولية بـ 342 كم تحتاج إلى تمويل

صندوق التنمية الزراعية

■في البداية هل بالإمكان إعطاء القارئ صورة كاملة عن نشاط وحدة تنفيذ الطرق المجتمعية ومصادر الدعم؟

■■ لقد حصلت الجمهورية اليمنية على قرض ومنحة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) لتمويل مشروع بالمشروع الاستطلاعي للبنية التحتية الريفية في المناطق المرتفعة يهدف إلى تأهيل وتحسين طرق مجتمعية في 12 محافظة جبلية وتبلغ قيمة القرض والمنحة مبلغ 14مليون دولار والتي انتهت بنهاية فترة القرض في مارس 2013م .وتتمثل أهداف المشروع الرئيسية في تحسين طرق الوصول إلى القرى ضمن الإطار الكلي لتطوير شبكة الطرق الرئيسية.وتخفيف عزلة المجتمعات المستهدفة.وتحسين قدرتها على الحركة ولتسويق منتجاتها الزراعية والوصول إلى الأسواق وتسهيل وصول مشاريع خدمية إلى هذه المناطق.وكذا بناء قدرات المجتمع في كافة الجوانب وتعزيز روح التعاون والمبادرة والثقة لدى المجتمع المستفيد .وتفعيل المشاركة المجتمعية ضمان لأن تكون المجتمعات قادرة على صيانة الطرق التي تم تحسينها،والمنشآت التي قامت بتنفيذها .ونتيجة هذا القرض تم إنشاء وحدة للطرق المجتمعية ضمن هيكلة الوزارة لإدارة المشروع حيث تم الانتهاء من تنفيذ 40 مشروع طريق في عشر محافظات بطول إجمالي276كيلو متراً تقريبا بكلفة إجمالية10ملايين دولار، تخدم كثافة سكانية تصل إلى257،426نسمة وقد وفرت حوالي414،866 فرصة عمل مؤقتة.وأصبحت وحدة الطرق المجتمعية وحدة تنفيذية ولها صفة الاستقلالية تستوعب التمويلات الخارجية لتنفيذ مشاريعها ولديها لجنة تسيير برئاسة وزير الأشغال العامة والطرق وعضوية الوزارات والجهات المعنية.

الطرق المجتمعية في اليمن

■ كيف نشأت فكرة تنفيذ طرق مجتمعية؟

■■ تم تنفيذ شبكة كبيرة من الطرق الإسفلتية فقد تم تنفيذ حوالي (15،328)كم.و يجري حالياً تنفيذ مشاريع طرق اسفلتية طولها حوالي (9،732) كم.وذلك في كل محافظات الجمهورية.وتربط بين المدن الرئيسية والثانوية والمناطق الريفية ذات التجمعات السكانية الكثيفة.من جهة أخرى من المعروف أن الجمهورية اليمنية يوجد فيها عدد كبير من التجمعات السكانية الريفية والتي تتجاوز100ألف تجمع سكاني ويقدر اطوال الطرق التي تخدم تلك التجمعات بأكثر من 60 ألف كم. من الطرق الترابية الريفية والتي تم شقها بواسطة التعاونيات والتي أنجزت حتى نهاية عام 1989م.حيث تم ذلك بمشاركة كبيرة من المستفيدين أو شقت بمبادرات ذاتية من الأهالي.وبعض من هذه الطرق بحالة جيدة بينما معظمها ونتيجة عدم وجود أعمال حماية و تصريف لمياه الأمطار أصبحت بحالة سيئة وتحتاج إلى إعادة تأهيل. وبالنظر إلى حجم تلك الطرق فإنه من الصعب تعبيدها بالإسفلت مهما كانت حجم الموارد ناهيك عن صيانتها ، من هنا جاءت فكرة أن يتم تأهيل وتحسين هذه الفروع أو المداخل (الطرق المجتمعية) عبر تنفيذ العديد من الأعمال الإنشائية في المقاطع الحرجة وبما يضمن عدم تعرض الطرق للخراب أو الانقطاع حيث يتم استخدام مواد محلية أهمها الأحجار وبمساهمة ومشاركة فعالة من الجهات المستفيدة والتي تلتزم بصيانتها.

مواد محلية

■ هل يمكن أن تشرح لنا عن الطرق المجتمعية بشيء من التفصيل؟

■■ تعمل هذه الطرق على التخفيف من المعانات الناجمة عن صعوبة الوصول إلى مراكز الخدمات في المدن وتحسين الطرق المجتمعية تتم بالشراكة مع المجتمعات المستفيدة وباستخدام مواد محلية مع الحفاظ على البيئة المحيطة ، والعمل على توفير فرص عمل وبناء قدرات أبناء تلك المناطق، مع التركيز على تعزيز روح المبادرة لدى المجتمع وتنمية شعوره بملكية المشاريع المنفذة وبما يضمن استمرار الصيانة والتشغيل لهذه المشاريع وتستهدف وحدة الطرق المجتمعية بدرجة أساسية فروع و مداخل القرى الجبلية التي تقع على جوانب قريبة من الطرق الإسفلتية والتي تبعد عنها ببضعة كيلومترات. حيث أن الكثير من هذه المداخل وعرة جداً بسبب التضاريس الجبلية .وبالتالي تشكل عائقاً أمام تنقل المواطنين وتعيق تنفيذ مشاريع خدمية في تلك المناطق، كما تستهدف الطرق التي تمر مساراتها في المحميات الطبيعية ، وبشكل عام فإن الوحدة تستهدف كل الطرق الجبلية الوعرة غير المؤهلة بأن تعبد بالإسفلت على المدى المنظور في المستقبل والتي لا يتجاوز طولها10كم.وحتى تخدم تجمعات سكانية وتربط تلك التجمعات بالشبكة العامة للطرق وبالتالي مراكز الخدمات العامة .مع أن التدخل لا يشمل كامل الطريق وإنما يقتصر على المقاطع الحرجة فقط .ويتم تنفيذ أعمال التوسعة والتحسين وكذلك أعمال حماية الطرق ومنشآت تصريف المياه (الجسور السطحية، الجدران الساندة، القنوات الجانبية، الرصف بالأحجار للمقاطع الوعرة المليئة بالحفر)وكان التنفيذ يعتمد على الأيدي العاملة ونادراً ما يتم استخدام المعدات الثقيلة مما يساهم في توفير الكثير من فرص العمل لأبناء المناطق المستهدفة وبما يسهم في مكافحة البطالة والفقر.

أهمية الطرق المجتمعية

■ ما التأثير الملموس على المستفيدين بعد تنفيذ مشاريع طرق مجتمعية؟

■■ تأتي الطرق المجتمعية في المراتب الأولى من حيث التأثير على أحوال السكان الريفيين في المناطق الجبلية لما يأتي:كسر عزلتهم و ربط السكان بشبكة الطرق الرئيسية؛ تسهيل نقل المرضى إلى المستشفيات والمراكز الصحية،تسهيل وصول الخدمات والمشاريع التنموية والصحية والتعليمية والمياه وغيرها إلى الريف،تسهيل تسويق المنتجات الزراعية من الريف إلى الأسواق الرئيسية، باعتبار الريف المصدر الرئيسي لهذه المنتجات.المساعدة على خفض تكلفة النقل والحد من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية التي تصل إلى المواطن في الريف بأسعار مضاعفة مما يجعل من الصعب على الفقراء الحصول عليها. كما تساهم الطرق المجتمعية في تعزيز الاستقرار في المناطق والحد من الهجرة إلى المدن،تقليل كلفة الصيانة للسيارات.

آلية العمل

■ ماهي الآلية التي يتم العمل بها لتنفيذ المشاريع؟

■■ الآلية التي يتم العمل بها في الوحدة لتنفيذ المشاريع هي آلية التعاقدات المجتمعية والتي تعني أن إبرام وإدارة عقود جزئية لشراء الأعمال والخدمات من المقاولين ومقدمي الخدمات (بنائين، سائقي سيارات، مهنيين وغيرهم) والذين غالباً ما يكونون من أبناء المنطقة المستهدفة،تتم عن طريق المجتمع أو من يمثلهم،وتهدف هذه الطريقة إلى خلق فرص عمل وإشراك المجتمع المستفيد .وتعزيز قدراتهم ورفع مستوى المعرفة لديهم بنظام المشتريات والمناقصات وكذلك تشجيعهم في المساعدة على تنفيذ مشاريعهم. وإحياء روح التعاون والمبادرة في المجتمعات لتكون قادرة على حل مشاكلها التنموية.كما يتم التنفيذ بطريقة المقاولات لبعض المشاريع إذا لم تتوفر عوامل نجاح طريقة التعاقدات المجتمعية مثل عدم توفر موارد محلية أو وجود مشاكل مجتمعية. والجدير بالذكر أن تنفيذ مشاريع الطرق المجتمعية يعتمد على المواد المحلية أهمها الأحجار بدرجة أساسية و ينفذ بطريقة بسيطة تعتمد على الأيدي العاملة.

دور المجتمعات المستفيدة

■ ما هو دور المجتمعات المستفيدة؟

■■ المجتمعات المستفيدة هي الشريك الرئيسي والمهم في مشروع الطرق المجتمعية. لضمان ملكية الاستثمارات حيث تم تصميم مشروع الطرق المجتمعية لغرض تلبية متطلبات المجتمعات للمشاريع بشفافية ليس فقط من خلال تحديد وترتيب الأولويات للمشاريع ولكن أيضاً من خلال المساهمة ومشاركتهم في مراحل التصميم والتنفيذ والصيانة للمشاريع المنجزة.وإستراتيجية المشاركة في التنفيذ تؤكد على بناء القدرات للمجتمعات التي سوف تقدم مزايا طويلة المدى في مجال متابعة أجندة التنمية الشاملة وإدارة المشاريع التنموية كما تطمح الإستراتيجية إلى ضمان أن تكون المرأة مشاركة في عملية بناء القدرات والتخطيط واتخاذ القرار من خلال الاجتماعات والمساهمة بكل الطرق الممكنة.

الفئات المستهدفة

■ هل هناك أي أثر ايجابي يخدم المناطق التي نفذت فيها تلك الطرق؟

■■ نعم هناك دراسات تمت للمشاريع المنجزة وقد تبين أن الطرق المجتمعية هي أكثر المشاريع وصولا للفقراء وأكثرها تغييرا لحياتهم المعيشية نحو الأفضل ، فعلى سبيل المثال انخفضت أجور النقل للبضائع والركاب بنسبة 40 % كمتوسط للمشاريع التي شملتها دراسات الأثر ، كما انخفض زمن الرحلة بنسبة 53 % ، بالإضافة إلى زيادة عدد المركبات ودخول مشاريع تنموية للمناطق.وفتح محلات تجارية صغيرة واصبحت عملية نقل المياه أسهل كما قل استخدام الحطب بسبب توفر مادة الغاز والأهم أن فرق التطعيم صارت تصل إلى تلك المناطق بكل سهولة.

تدخل الجهات الأخرى

■ هل هناك جهات أخرى تنفذ مشاريع مماثلة؟

■■ في حقيقة الأمر هناك جهات أخرى تتدخل في تنفيذ مشاريع الطرق المجتمعية أهمها الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي نفذ الكثير من المشاريع في معظم المحافظات. ومشروع الأشغال العامة يقوم ايضاً بتنفيذ مشاريع طرق مجتمعية في بعض المناطق .كما أن المجالس المحلية في بعض المناطق بدأت بتنفيذ هذا النوع من المشاريع بعد أن لمست الفوائد التي يجنيها الأهالي منها.وفيما يخص التنسيق مع تلك الجهات الوحدة حريصة على التنسيق مع تلك الجهات وبما يخدم المصلحة العامة حيث يتم التخاطب معها لتفادي حدوث ازدواج في التنفيذ.

دراسات أولية

■ كم عدد تلك الطلبات وهل تتم دراستها وحجم قيمة المشاريع المطلوب إنجازها؟.

■■ يوجد لدينا في الوحدة الكثير من الطلبات لتنفيذ مشاريع والتي يقدمها الأهالي والمجالس المحلية كما يتم ترشيح بعضها من قبل جهات داخل وزارة الاشغال او جهات اخرى مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية والمشاريع التي يمولها إيفاد في اليمن حيث أن عدد الطلبات التي لدينا في الإدارة بلغ 300 طلب إجمالي طول الطرق المستهدفة هو (1900كم) وكلفتها التقديرية تصل إلي 114مليون دولار.وقد تم تنفيذ دراسات لـ 65 مشروع طريق مجتمعي في معظم المحافظات طولها حوالي 342كم وكلفتها التقديرية 16مليون دولار.ولدى الوحدة عدد كبير من الاستشاريين الذين يتم الاستعانة بهم في تنفيذ المشاريع ويتم التعاقد معهم لانجاز المهام خلال فترات محددة.وهذه ميزة إضافية، فالوحدة توفر فرصا كثيرة للشباب من مهندسين ومحاسبين و اختصاصيين اجتماعيين. وتم الانتهاء من تنفيذ40 مشروع طريق بطول 288.4كم. بكلفة 11،271،710 دولارات. وتخدم كثافة سكانية تقدر بحوالي 258،651 نسمة ،وقد وفرت 451،279 فرصة عمل مؤقتة.

فرص عمل وحركة النقل

■ هل قمتم بعمل تقييم للمرحلة السابقة وما أبرز الأثر الملموس؟.

■■ تم الانتهاء من تنفيذ38مشروع طريق وبطول إجمالي276كم.وبتكلفة 10،726،428 دولاراً. وتخدم كثافة سكانية تقدر بـ256،105نسمات ووفرت 427،624 فرصة عمل مؤقتة.وتم ايضا الانتهاء من مشروعين اضافيين في محافظة الضالع بطول إجمالي 12.5كم. وبكلفة 551،956 دولاراً. وتخدم كثافة سكانية عددها 4683 نسمة ووفرت فرص عمل مؤقتة قدرت بـ 23،655 فرصة عمل.ومن خلال نتائج دراسات تقييم الأثر لتلك المشاريع وجد أن كلفة النقل انخفضت بنسبة 40 %، كما قل الزمن اللازم للوصول إلى المراكز الصحية ومراكز المدن بنسبة 53 %، أما بالنسبة لحركة النقل فقد زادت بنسبة 148% ، كما زادت حركة بناء المنازل، وتنفيذ المشروعات المختلفة بنسب مختلفة مستفيدة من تأهيل وتحسين الطرق، إضافة إلى فتح المحال التجارية.

دراسات اقتصادية

■ تحدثت عن بناء قدرات اللجان المجتمعية والمستفيدين فهل تعطينا نبذة مختصرة عن ذلك؟

■■ تم تنفيذ عدد 49 دورة تدريبية في التعاقدات المجتمعية والتخطيط ، والصيانة حضرها 803 متدربون منهم 144 من الاناث (عضوات اللجان المجتمعية) وتم تدريب 108 موظفين حكوميين منهم 18 موظفة.والحقيقة لقد وفرت الطرق المجتمعية حوالي 451،279 فرصة عمل مؤقتة. وبالتالي فقد وفرت حالة من الاستقرار، أيضاً زاد ارتباط أفراد المجتمع في قراهم عن طريق زيادة الزيارات لأسرهم في الريف حيث زادت نسبة الزيارات بنسبة 45%. وتم الانتهاء من تنفيذ عدد 5 مشاريع خزانات حصاد مياه بسعة تقدر بـ 4800 م3 ، وبكلفه اجمالية 428،145 دولاراً وتخدم كثافة سكانية عددها 2520 نسمة كما وفرت فرص عمل مؤقتة قدرت بـ 25،324 فرصة عمل .وتنفيذ عدد 3 منشآت بنية اساسية في المهرة وذمار بكلفه بـ 383،414 دولاراً كما تم اعداد 38 دراسة اقتصادية واجتماعيه 25 دراسة تقييم اثر للمشاريع المنتهية.وتم كذلك اعداد 40 دراسة اولية وتصاميم هندسيةوأعداد 89 دراسة اولية. وتم اعداد 20 تقريراً للمراجعة المالية (تقارير المراجع الخارجي) وتم إعداد التقرير النهائي للمشروع.

قروض من الصناديق

■ ما هي المشاريع المستقبلية للوحدة والتمويلات التي حصلت عليها؟

■■ حصلت الوحدة على 4،500،000 دولار قرض من الصندوق الكويتي للتنمية لتنفيذ 15طريقا في 6 محافظات إضافة إلى مساهمة الحكومة بمقدار 20 %.وحصلت على تمويل من الميزانية المحلية لتنفيذ 5 مشاريع في صنعاء وعمران خلال عام 2013 م وعلى عدد (22) مشروعاً خلال عام 2014م.